المدرسة العمومية على ضوء خارطة الطريق 2022/2026

"رؤية جديدة أم إصلاح من أجل الإصلاح"

الأستاذ عبد المالك قاسمي
أستاذ بالتعليم الثانوي التأهيلي
مهتم وباحث في علوم التربية
المغرب

ملخص المقالة:

المقالة عبارة عن جرد لمجموعة من التحديات تقف في وجه تطور منظومة التربية والتعليم بالمغرب، وهي في مجملها ترتبط بنوعية المناهج والبرامج والفضاءات والوسائل المعتمدة بالإضافة إلى ضبابية الآفاق المستقبلية وقلة فاعلية التسيير والتدبير.

الكلمات المفتاحية:

- **منظومة التربية والتعليم**
- **خارطة الطريق**

إن الحديث عن أوضاع قطاع التربية والتعليم في بلدان العالم الثالث، لا يمكن عزله عن الواقع العام الذي تعيشه هذه البلدان والمتسم بقلة الإمكانيات، وضبابية الرؤية، وقلة فاعلية المتدخلين في هذا القطاع الحساس

وفي المغرب، وفي سياق الحديث عن خارطة الطريق،2022/2026، فإن أي تصور لعمليات الإصلاح، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار شئنا أم كرهنا جردا لمجمل التحديات والمشاكل التي تعيشها منظومة التربية والتعليم بجميع مكوناتها الأساسية: التلميذ والأستاذ والمؤسسة والبرامج والمناهج....، حتى لا يدخل الإصلاح في منطق الإصلاح من أجل إصلاح الإصلاح.

وفي سبيل إغناء النقاش العمومي حول مداخل إصلاح المدرسة العمومية، سنتطرق في هذا المقال إلى مجموعة من الإكراهات والتحديات التي جاءت نتاجا لتجربة عملية وميدانية تزيد عن ثلاثة عقود ومواكبة للمجالس التلاميذية عن قرب على اعتبار أن الممارسة هي المختبر الحقيقي لأي إصلاح فعال. فعلى الرغم من أهمية الوثائق والمذكرات الرسمية، فإنها تبقى دون أثر فعال على واقع المدرسة العمومية، مالم تتسم إجراءاتها بعناصر ترتبط أساسا بالقابلية للتطبيق، والحاجة إلى التدخل والإجراء، ومدى مساهمتها في تجاوز الثغرات المرصودة. عموما يمكن تصنيف الإكراهات التي تكبل قطاع التربية والتعليم بالمغرب إلى إكراهات مرتبطة بنوعية المناهج والبرامج، وإكراهات لها علاقة بالفضاءات والوسائل، دون أن ننسى إكراهات مرتبطة بمردودية الجهاز الإداري والتربوي ومدى قدرته على تحقيق مستوى متقدم من الأداء، وتبقى هذه الإجراءات محدودة الأثر ما لم يتم التفكير في فتح آفاق رحبة تستوعب المنتوج المحقق وتجعله مواكبا لسوق الشغل وتطلعات الأسر والمتعلمين.

أولا: التحديات المرتبطة بالمناهج والبرامج

تحتل المناهج والبرامج التربوية مكانة متميزة ضمن أي عرض تربوي، وبحكم أهميتها تبقى الاختيارات المرتبطة بها محفوفة بالمخاطر، نظرا لوقعها المباشر على أي منتوج منتظر. وتبقى أهم التحديات التي تطبع البرامج والمناهج المغربية الحالية كالتالي:

- غياب مقاربات وطرائق علمية دقيقة لعمليات التقويم بمختلف أنواعه وفي مختلف المراحل، باعتباره الآلية الكفيلة لإبراز مدى نجاح أو فشل المنظومة التربوية في تحقيق المطلوب، مما يجعل التقويم المعتمد حاليا يتخبط في قياس درجة قوة الذاكرة لدى المتعلمات والمتعلمين عوض إصلاح الإعوجاج، مع إغفال المهارات المكتسبة ودرجة التمكن من توظيفها عمليا بالشكل الصحيح.
- مشاكل مرتبطة بنوعية البرامج والمحتويات المقررة من حيث كمها ونوعيتها ودرجة صحتها ومواكبتها للمستجدات الوطنية والدولية. وما يميز البرامج الحالية تركيزها على الجوانب المعرفية المحضة، وإغفالها للتكوين المهاري والقيمي لشخصية المتعلمات والمتعلمين.
- التركيز شبه الكلي على التلقين الصفي مع إهمال دور الأنشطة الموازية والأندية التربوية كمكون أساسي داخل المؤسسات التعليمية، مع ما توفره من إمكانية المساهمة في تمرير المحتويات والمضامين التي يصعب على بعض المتعلمات والمتعلمين إدراكها داخل الصفوف الدراسية التقليدية.
- غياب إرادة فعلية لقيادة الإصلاح والتغيير نظرا لتركيز صانعي المحتويات والمضامين على إعادة إنتاج نفس النموذج من المتعلمات والمتعلمين، المندمجين في الواقع الحالي الذي يخدم مصالح فئات معينة محظوظة، وغير القادرين على الإنتاج والابتكار والتغيير نحو الأفضل.

ثانيا: التحديات المرتبطة بالفضاءات والوسائل

يعد الفضاء الوعاء والحيز الذي تنظم فيه الأنشطة الصفية وتمارس فيه الحياة المدرسية، لهذا لا يمكن لأي إصلاح يغفل الفضاء المدرسي كمدخل أساسي أن ينجح ويحقق النتائج المرجوة. وتبقى أهم التحديات المرتبطة بالفضاءات المدرسية كالتالي.

- افتقار المدرسة المغربية إلى الجاذبية، وهي عنصر أساسي يحفز على الرغبة ويشجع التعلم وينمي ويعزز حس المواطنة والانتماء، لا من حيث مرافقها ولا من حيث تجهيزاتها المهترئة التي لا تستجيب لحاجيات المتمدرسين، ولا من حيث حتى شكل البنايات والأسوار التي لا تختلف كثيراً عن الثكنات العسكرية، مما يزيد في نفور المتمدرسين والأطر التربوية والإدارية التي تشتغل داخلها فيتحول الزمن المدرسي إلى عذاب نفسي.
- نقص الإمكانات المادية والوسائل البيداغوجية واللوجيستيكية والتكنولوجية الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة خاصة ما يرتبط بتوظيف مستجدات التكنولوجيا للاستفادة منها في رفع كفاءة العملية التعليمية، وبالتالي الرقي بالمنظومة، مما يجعل المدرسة العمومية تعيش خارج سياق القرن الواحد والعشرين.
- مشاكل مرتبطة بالفضاءات العامة داخل المؤسسات التعليمية التي لا توفر الراحة، ولا تواكب تطلعات المتعلمين والأطر الإدارية والتربوية، إما لهشاشة نوعيتها أو عدم نفعيتها أو أحيانا غيابها بالمرة.
- مشاكل لها علاقة مباشرة بالمحيط الخارجي للمؤسسات التعليمية الذي يحمل في طياته تناقضات صارخة، تتعارض في مجملها مع ما يلقن ويدرس داخل جدران المؤسسات التعليمية من معارف وقيم ومهارات.

ثالثا: التحديات المرتبطة بالتسيير والتدبير

إن نجاعة أي إصلاح رهين بمدى اقتناع كل الأطراف المتدخلة فيه بالدور المنوط بها والالتزام بمسؤولياتها، على اعتبار أن المدرسة شأن مجتمعي يستدعي مساهمة جميع المتدخلين كل من موقعه. كما أن استمرار بعض الظواهر السلبية من شأنه أن يبدد فعالية مجهودات الإصلاح، وفي هذا الصدد نرصد التحديات الآتية:

- الاعتماد الكلي على المدرسة في عمليات التعلم مع إهمال جميع الأشكال والطرق الأخرى ذات البعد الميداني، والتي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالتربية والتعليم، مع عدم إشراك المتدخلين والفاعلين الآخرين في الحقل التربوي والتعليمي.
- الإشراك الشكلي للمجتمع المدني باختلاف أطيافه وخاصة جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، في تدبير أمور هذا القطاع على صعيد المؤسسات التعليمية، في غياب تام لشراكات واضحة ومقننة تبين التزامات كل طرف وحدود تدخله.
- قوة المشاكل المادية والمعنوية التي تهم الموارد البشرية المتدخلة في قيادة الإصلاح، مما يتسبب في انعدام رغبة حقيقية نحو الانخراط في الأوراش الكبرى للإصلاح نظرا لغياب التحفيزات المادية والمعنوية.
- الزمن المدرسي لا يراعي رغبات المتعلمات والمتعلمين من حيث عدد ساعات الدراسة ولا من حيث أوقات الدخول والخروج والعطل المبرمجة على مدار السنة ناهيك عن اكتظاظ الصفوف الدراسية، مما يعرقل السير الحسن والسلس للدروس ويحول دون استيعاب المتعلمين للمعارف والمهارات بالشكل المرغوب فيه.
- مشاكل مرتبطة بضعف وعدم استمرارية تكوين الأطر التي تشرف على قطاع التربية والتعليم، سواء الأطر المتخصصة في تمرير المعارف داخل الفصول الدراسية، أو الأطر المتخصصة في السهر على تدبير شؤون قطاع التربية والتعليم مركزيا وجهويا وإقليميا وعلى مستوى المؤسسات التعليمية في حد ذاتها.

رابعا: التحديات المرتبطة بالآفاق المستقبلية

يشكل المنتوج التربوي والتعليمي الغاية التي تطمح إليها المنظومة بمناهجها وبرامجها وفضاءاتها ومواردها البشرية، لهذا فهو يعتبر المقياس الذي نحدد على أساسه نجاعة أو فشل الاختيارات، وغالبا ما يرتبط نجاح الفعل التربوي بمدى ملاءمة منتوج المدرسة مع سوق الشغل والآفاق المستقبلية. ومن أهم التحديات التي تهم هذا المدخل ما يلي:

- غياب علاقة حقيقية بين البرامج والمحتويات المعتمدة من طرف القائمين على الشأن التعليمي والاحتياجات المطلوبة في سوق الشغل لا من حيث نوعية التخصصات، ولا من حيث نوعية المعارف المكونة لكل تخصص.
- ضبابية الآفاق المستقبلية خاصة مع الأزمة الخانقة التي أصبح يعرفها سوق الشغل الذي لم يواكب الانفجار الديمغرافي، والمواصفات الدقيقة المطلوب توفرها لدى المقبلين على العمل.
- عدم مواكبة نظم التربية والتعليم في المغرب لما جد في عالم التكنولوجيا الجديدة مما يطرح عدة مفارقات لدى المتعلمين بين ما هو موجود خارج المؤسسة التعليمية وهو المطلوب، وما يلقن داخل جدران المؤسسة التعليمية، وهو أصلا متجاوز وغير مواكب للمستجدات.
- ضعف المخزون المعرفي لدى المتعلمين، والذي يرجع بالأساس إلى السياسات الترقيعية التي طبعت الإصلاحات السابقة وهشاشة البرامج ومخلفات الخريطة المدرسية، مما يطرح مشاكل مرتبطة بالاندماج الصحيح في سوق الشغل.

خلاصة القول هذه الاكراهات على اختلافها وتنوعها، فإنها تصب في قالب واحد مضمونه غياب وعي حقيقي وعلمي بمشكل التربية والتعليم بحيث يتبين أن البرامج الدراسية إما مشفرة أو تتسم بالضبابية وقلة الجرأة، والمتعلمات والمتعلمون في غالب الأحيان مغيبين وغير مكترثين، والوزارة الوصية على القطاع تغيب الكفاءات القادرة على الابتكار والإبداع في قيادة أوراش الإصلاح، وتكتفي باستيراد تجارب أجنبية لا علاقة لها بواقع واحتياجات وقيم البلاد.

تبقى هذه التحديات المشار إليها سابقا أهم معرقل لعمليات الإصلاح المتواصلة بحيث تقف حجرة عثرة أمام كل محاولة جادة للسير قدما بقطاع التربية والتعليم. ليطرح التساؤل أي جديد حملته خارطة الطريق 2022/2026 وما يميزها عن سابقاتها من وثائق الإصلاح؟